



مؤتمر تطوير المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة في البلدان العربية
الكويت 28 – 29 أكتوبر 2015

دور الصندوق العربي

في مجال

تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

د. خليفة علي ضو

مستشار مالي



الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

دور الصندوق العربي
في مجال
تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

د. خليفة علي ضو
مستشار مالي
الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على الدور الهام الذي يقوم به الصندوق العربي في تنمية الاقتصادات العربية بصورة عامة، بما في ذلك مشروعات البنية الأساسية العامة، ومشروعات القطاع الخاص الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

وقد كان تركيز الصندوق العربي منذ أن بدأ أعماله عام 1974، ولا يزال حتى الآن، على العمل من خلال الحكومات في الدول العربية الأعضاء، على المساهمة في تمويل مشروعات البنية التحتية والخدمات. واستحدث الصندوق العربي عام 2001 نافذة للتمويل المباشر لمشروعات القطاع الخاص في الدول العربية، في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات البعد الإنمائي.

وتم في عام 2009 تكليف الصندوق العربي بمهمة تأسيس وإدارة الحساب الخاص لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الذي تم إنشاؤه بناء على مبادرة كريمة من صاحب السمو أمير دولة الكويت. وقد بدأ الحساب الخاص في تقديم التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير التمويل للجهات المحلية المعنية بتمويل هذه المشروعات، مثل البنوك والصناديق الاجتماعية العاملة في الدول العربية، وذلك وفق مجموعة من السياسات والقواعد الإرشادية التي تضمن المرونة في العمل والوصول إلى المستفيدين المستهدفين.

وإلى جانب توفير التمويل المناسب لهذا النوع من المشروعات، فإن هناك عدة تحديات أخرى ينبغي الاهتمام بها، حتى تتمكن هذه المشروعات من تحقيق النجاح والاستمرار في العمل.

دور الصندوق العربي دور الصندوق العربي في مجال تنمية المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

مقدمة

وافق مؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية الذي انعقد في الخرطوم عام 1967 على انشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وتم الإعلان عن نفاذ اتفاقية انشاء الصندوق العربي يوم السبت الموافق 1971/02/18. ويهدف الصندوق إلى الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، من خلال المساهمة في تمويل مشاريع الانماء بشروط ميسرة للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة، وتشجيع توظيف الأموال وتوفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية.

كان تركيز الصندوق العربي منذ أن بدأ أعماله عام 1974، ولا يزال حتى الآن، على المساهمة في تمويل مشروعات البنية التحتية والخدمات العامة، بما في ذلك مشروعات المواصلات والاتصالات والمياه والزراعة والطاقة والتعليم والصحة والبيئة وغيرها، وذلك من خلال حكومات الدول العربية الأعضاء. واستحدث الصندوق العربي عام 2001 نافذة لتمويل مشروعات القطاع الخاص في الدول العربية، في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات البعد الإنمائي. وتم في عام 2009 تكليف الصندوق العربي بمهمة تأسيس وإدارة الحساب الخاص لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الذي تم إنشاؤه بناء على مبادرة كريمة من صاحب السمو أمير دولة الكويت.

وتتناول هذه الورقة نشاط الصندوق العربي الإنمائي بشكل عام ومختصر، في مجالات تمويل مشروعات القطاعين العام والخاص وتقديم المعونات، ثم تسلط الضوء على نشاط الحساب الخاص بشيء من التفصيل.

أولاً: نشاط الصندوق العربي في مجال التنمية العربية

1- تمويل المشروعات العامة

بدأ الصندوق العربي أعماله برأسمال بلغ 100 مليون دينار كويتي ("د.ك."), وقدم أول قرض عام 1974 بمبلغ 3.2 مليون د.ك.، للجمهورية اليمنية (مشروع متعدد الأغراض / المكلا). وبلغ إجمالي عدد القروض التي قدمها الصندوق في تلك السنة 8 قروض، بقيمة إجمالية بلغت 37.1 مليون د.ك. وارتفع حجم الإقراض السنوي المقدم من الصندوق العربي بشكل ملحوظ منذ عام 1986، فقد ارتفع من حوالي 53 مليون د.ك. عام 1985 إلى حوالي 413 مليون د.ك. عام 2014، أي بمعدل نمو سنوي وسطي بلغ حوالي 7.3% خلال الفترة. وبذلك فقد ارتفع العدد التراكمي للقروض الموقعة خلال

الفترة 1974 – 2014 حتى بلغ 626 قرصاً، ساهمت في تمويل 530 مشروعاً، موزعة على 17 دولة عربية. وبلغ الإجمالي التراكمي لمبالغ هذه القروض حوالي 8.4 مليار د.ك. وقد كان هذا النمو الكبير في عدد وقيمة القروض المقدمة من الصندوق محصلة لعدة عوامل، كان من أهمها: (1) رفع رأسمال الصندوق عدة مرات، كان آخرها عام 2013، حيث رفع رأسماله المكتتب به من 2 مليار إلى 3 مليار د.ك.، و (2) اتباع الصندوق لسياسة تقوم على أساس استخدام معظم موارده في تمويل المشروعات الإنمائية المؤهلة في الدول الأعضاء، وهو الهدف الأساسي من إنشائه، بدلاً من الاحتفاظ بها في شكل استثمارات أخرى أو سيولة. لذلك فإن معدل رصيد القروض إلى إجمالي أصول الصندوق قد ارتفع من حوالي 36% عام 1985 إلى حوالي 86% عام 2014.

وَدأب الصندوق العربي منذ إنشائه على الاستجابة إلى طلبات الدول المقدمة للحصول على تمويل للمشروعات الإنمائية المؤهلة، طبقاً لأولويات تلك الدول، وبما يتماشى مع سياساتها وتوجهاتها الاقتصادية. ويطبق الصندوق شروطاً ميسرة لقروضه، تتضمن عنصر منح بلغ متوسطه حوالي 40%. وتتمثل هذه الشروط حالياً في فترة سداد تتراوح ما بين 22 سنة إلى 25 سنة، منها فترة امهال تتراوح ما بين 4 إلى 8 سنوات، وبسعر فائدة ثابتين يبلغان 3% و 2.5%، لمجموعتي الدول الأعضاء المقترضة – متوسطة الدخل والأقل دخلاً – على التوالي.

2- تمويل مشروعات القطاع الخاص

تهدف مشروعات البنية الأساسية التي يسهم الصندوق العربي في تمويلها إلى تطوير الاقتصاد وتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الخاص، إلى جانب توفير وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين. كذلك فإن الصندوق العربي قد أسهم بشكل غير مباشر في تمويل مشروعات القطاع الخاص، إذ أنه قد قدم منذ إنشائه 36 قرصاً، وبما مجموعه حوالي 428 مليون د.ك.، وذلك حتى نهاية عام 2014، لبنوك وصناديق تنمية اقتصادية واجتماعية مختلفة في الدول الأعضاء، بهدف إعادة إقرارها للمساهمة في تمويل مشروعات القطاع الخاص المختلفة، في مختلف المجالات الزراعية والصناعية والحرفية والخدمية وغيرها. وقد كان معظم المشروعات الممولة من هذه القروض يقع ضمن مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حسب التصنيفات المختلفة المطبقة في الدولة المعنية.

ونظراً للدور الهام الذي يضطلع به القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية في الوطن العربي، بما في ذلك تحقيق قيمة مضافة وتشغيل الأيدي العاملة، قام الصندوق العربي بتخصيص مبلغ 500 مليون دولار للمساهمة بشكل مباشر في تمويل مشروعات القطاع الخاص في الدول العربية الأعضاء. وقد بدأ الصندوق في تنفيذ هذا البرنامج منذ عام 2001. وتم اعتماد إطار عام لمداخلات الصندوق في عمليات القطاع الخاص، يتضمن القواعد الإرشادية التي يطبقها في تحديد نوع وحجم وشروط مساهمته في تمويل مشروعات القطاع الخاص، والتي يمكن أن

تكون في شكل مساهمة في رأسمال المشروع أو تقديم قرض له، أو الاثنين معا. وتوجد نسخة من هذا الإطار على صفحة الصندوق العربي على شبكة المعلومات www.arabfund.org.

تركز استراتيجية الصندوق العربي في مجال تمويل مشروعات القطاع الخاص على أساس تحفيز الاستثمار في هذا القطاع ودعم دوره في النهوض بالتنمية الاقتصادية العربية، وذلك من خلال المساهمة في تمويل مشروعات إنتاجية وخدمية تخدم أهداف إنمائية في البلاد المقامة فيها، وتحظى بفرص نجاح عالية ومخاطر محدودة، مع أخذ كل الضمانات الممكنة التي من شأنها الحفاظ على أموال الصندوق. لذلك فإنه في حين بلغ المجموع التراكمي لطلبات تمويل مشاريع القطاع الخاص التي استلمها الصندوق العربي منذ إنشاء هذا البرنامج وحتى منتصف العام الحالي 2015، حوالي 550 طلباً، فقد قدم الصندوق 14 قرصاً حتى الآن، للمساهمة المباشرة في تمويل 12 مشروعاً للقطاع الخاص، بلغ إجمالي قيمها حوالي 56 مليون د.ك. كذلك قام الصندوق بالمساهمة في رؤوس أموال سبعة مشاريع للقطاع الخاص، بلغ إجمالي مساهماته فيها حوالي 32 مليون د.ك. وقد كانت تلك المشاريع في قطاعات إنتاجية وخدمية مختلفة، وفي سبعة دول عربية شملت كلاً من البحرين والسعودية واليمن ومصر وموريتانيا والسودان والأردن.

وتعزى محدودية مشاريع القطاع الخاص التي أسهم الصندوق في تمويلها، بالرغم من كثرة الطلبات المستلمة، إلى عدة أسباب، منها:

- (1) عدم توقيع بعض الدول العربية الأعضاء على خطاب التفاهم، الذي يسمح للصندوق بالمساهمة في التمويل ويمنحه حصانات محددة.
- (2) عدم أهلية بعض المشروعات من حيث الأوضاع القانونية أو الإدارية أو المالية.
- (3) عدم توفر المناخ الاستثماري الملائم.
- (4) عدم جاهزية المشروعات، من حيث دراسات السوق والجدوى الاقتصادية والفنية وتكامل خطة التمويل.
- (5) عدم توفر الضمانات الكافية اللازمة لتقديم التمويل والمحافظة على أموال الصندوق.

3- المعونات

بالإضافة إلى مساهمة الصندوق العربي في تمويل المشروعات المختلفة، في القطاعين العام والخاص، يخصص الصندوق 5% من أرباحه السنوية لتقديم معونات للدول الأعضاء في مختلف المجالات، مثل إعداد الدراسات والدعم المؤسسي، بما في ذلك التدريب وتطوير الأنظمة والمعلوماتية، ومعالجة الآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية والحفاظ على التراث العربي والإسلامي وغيرها.

وقد قدم الصندوق العربي 1062 معونة بقيمة إجمالية بلغت حوالي 204 مليون د.ك.، وذلك حتى نهاية عام 2014. وتم تخصيص حوالي 29 مليون د.ك. (حوالي 14%) من إجمالي هذه المعونات لدعم صمود الشعب الفلسطيني. وتم كذلك تخصيص معونات إضافية إلى فلسطين (البرنامج العاجل لدعم فلسطين) بمبلغ حوالي 127 مليون د.ك.، حتى ذلك التاريخ.

ثانياً: الحساب الخاص لتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة

1- إنشاء الحساب الخاص

بمبادرة كريمة من صاحب السمو أمير دولة الكويت، أقرت القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية التي انعقدت بدولة الكويت خلال الفترة 19 – 20 يناير 2009، إنشاء حساب خاص بمبلغ 2.0 مليار دولار، لدعم مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. وتضمنت مبادرة صاحب السمو مساهمة دولة الكويت بمبلغ 500 مليون دولار في رأسمال الحساب الخاص. وقامت المملكة العربية السعودية بتأييد المبادرة والمساهمة بمبلغ مماثل لذات الغرض. وقد ساهم الصندوق العربي أيضاً في هذا الحساب بمبلغ 100 مليون دولار، كما ساهمت دولة ليبيا بمبلغ مماثل. وتوالت المساهمات بعد ذلك من عدة دول عربية أخرى بمبالغ مختلفة. وبلغ إجمالي الدول المساهمة في هذا الحساب حتى الآن 18 دولة عربية، كما بلغ إجمالي رأسماله المكتتب به 1310 مليون دولار، استلم منها حتى الآن مبلغ 1262.5 مليون دولار.

وقد تم تكليف الصندوق العربي بمهمة تأسيس وإدارة الحساب الخاص لتمويل مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ("الحساب الخاص"). وبدأ الحساب الخاص أعماله بمنح أول قرض لبرنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند"، عام 2012.

2- أهداف الحساب الخاص

- تم انشاء الحساب الخاص لتحقيق مجموعة من الأهداف تتركز حول:
- (1) المساهمة في تمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة على أسس إنمائية وتجارية.
 - (2) تشجيع تدفق رأس المال من داخل وخارج الدول العربية، لتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة.
 - (3) تطوير وتعزيز قدرات القطاع الخاص عن طريق تقديم العون الفني والاستشاري.

3- السياسة العامة والقواعد الإرشادية لعمليات الحساب الخاص

تم عام 2011 اعتماد السياسة العامة لعمليات الحساب الخاص من قبل مجلس الإشراف على الحساب الخاص، كما تم اعتماد القواعد الإرشادية لعمليات الحساب الخاص من قبل لجنة إدارة الحساب الخاص. وتحدد تلك السياسات والقواعد الإطار العام لنشاط الحساب الخاص في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. وتتضمن السياسات العامة المبادئ التوجيهية لعمل الحساب، وأهلية المنشآت والمشروعات، ومجالات التمويل وآلياته، والعون الفني والدعم المؤسسي والضمانات. وتتضمن القواعد الإرشادية معايير تأهيل المشروعات المستفيدة، وشروط التمويل، والضمانات والعون الفني. ويمكن الاطلاع على هاتين الوثيقتين على صفحة الصندوق العربي على الانترنت. www.arabfund.org

بدأ الحساب الخاص في تطبيق هذه السياسات والقواعد الإرشادية انطلاقاً من العمل مع مؤسسات التمويل الوسيطة المؤهلة والموجودة في كل بلد عربي، مثل الصناديق الاجتماعية والبنوك وغيرها، وذلك للاستفادة من تواجدها وانتشارها وخبرتها في هذا المجال في البلدان المعنية. وحرص الحساب الخاص على إيصال التمويل إلى المستفيدين المستهدفين، من خلال ترتيبات تتضمن المرونة في العمل وعدم التدخل في التعريف المطبق محلياً لكل من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وكذلك عدم التدخل في آلية عمل وتوازن السوق المالي المحلي، والحد من إمكانية استغلال التمويل المتاح من الحساب الخاص لتحقيق هوامش ربح مبالغ فيها للجهات الوسيطة على حساب المستفيدين المستهدفين. لذلك تتضمن اتفاقيات القروض المقدمة من الحساب الخاص، والموقعة مع مؤسسات التمويل الوسيطة والحكومات المقترضة، مجموعة من الضوابط المناسبة، منها:

- (1) تطبيق معايير إعادة إقراض للمستفيدين المستهدفين يوافق عليها الحساب الخاص.
- (2) مراعاة التنوع الجغرافي والقطاعي للقروض الممنوحة للمستفيدين.
- (3) إعادة تدوير أقساط القروض المحصلة من المستفيدين لذات الغرض الذي منح من أجله قرض الحساب الخاص.
- (4) تجنب أية زيادة في الفوائد المحصلة من المستفيدين عن سقف محدد متفق عليه بين الحساب الخاص والمؤسسة المالية الوسيطة المقترضة، في حساب مصرفي يتم الانفاق منه على أغراض التنمية في البلد المعني، بما في ذلك تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الخدمات المساندة، بموافقة الحساب الخاص.

4- نشاط الحساب الخاص

قام الحساب الخاص منذ انشائه حتى 2015/09/30 باعتماد 26 قرصاً لحكومات ومؤسسات مالية عربية، في 12 بلداً عربياً، وبمبلغ إجمالي بلغ 898 مليون دولار. وقد

بلغ إجمالي السحوبات من هذه القروض حتى ذلك التاريخ 294 مليون دولار. ولم يبدأ سداد أي من القروض الممنوحة من الحساب الخاص حتى الآن، نظراً لأن فترة الامهال تبلغ ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ بدء السحب.

وبالإضافة إلى ذلك، استفاد الحساب الخاص من علاقات التعاون الممتازة التي يرتبط بها الصندوق العربي مع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية التابعة له (IFC). ومن خلال تلك العلاقات، تم عام 2012 إقامة ندوة متعلقة بتفعيل دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية العربية، وذلك إضافة إلى المشاركة في تمويل برامج محددة وتقديم دعم مؤسسي لبعض المنشآت العربية العاملة في هذا القطاع.

5- التحديات

لا شك أن قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، يلعب دوراً هاماً في اقتصاد جميع الدول العربية. ويعتبر هذا القطاع هو المحرك الرئيسي لتوفير الوظائف للأعداد الكبيرة العاطلة عن العمل، والحد من مشكلات الفقر وتدني مستويات الدخل، في كثير من تلك الدول. ويواجه هذا القطاع العديد من التحديات التي ينبغي دراستها والحد من آثارها السلبية. وقد تختلف التحديات التي تواجه هذا القطاع من بلد عربي إلى آخر، ومن حين إلى آخر. إلا أنه يمكننا القول أن معظم هذه التحديات تتركز حول الموضوعات الرئيسية التالية:

- (1) نقص الخدمات المساندة التي يحتاجها المستفيدون المستهدفون من التمويل، والمتعلقة بالتعرف على المشروعات الجديدة، ودراستها وتقديمها في شكل مقبول لمؤسسات التمويل، وإدارتها، وتسويق منتجاتها، ودعمها عند تعثرها.
- (2) صعوبة الحصول على مواقع لإقامة المشروعات.
- (3) ارتفاع تكلفة التمويل المحملة على المستفيدين.
- (4) ارتفاع المخاطر.
- (5) قلة توفر الضمانات المناسبة لدى المستفيدين.
- (6) ضعف أداء مؤسسات ضمان القروض، إن وجدت.
- (7) شح مصادر التمويل المناسب لهذا النوع من المشروعات، ففي حين يسهم هذا القطاع بحوالي 45% من فرص التشغيل، وحوالي 33% من الناتج المحلي الإجمالي، يحصل على حوالي 8% فقط من إجمالي التمويل المقدم من البنوك في الدول النامية.

ولابد من تضافر جهود جميع المهتمين بهذا القطاع لمواجهة هذه التحديات، بما في ذلك الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية، ومؤسسات التمويل والضمان المحلية والإقليمية والدولية.

ومن جانبه، يعمل الحساب الخاص على الاستفادة من تجاربه الميدانية في تطوير أدائه بما يساعده على تحقيق قدر أكبر من الأهداف التي أنشئ من أجلها، ومن ثم المساهمة في الحد من آثار التحديات المذكورة. ولا شك أن مشاركتنا في مثل هذه الندوة ستتيح لنا فرصة الاستفادة من الأوراق المقدمة للندوة ومن المناقشات والملاحظات المطروحة خلالها، بما في ذلك الخبرة العملية والتجارب التي مرت بها المؤسسات المالية الوسيطة وكذلك المستفيدون المستهدفون.

الخاتمة

وختاماً فإنه من المناسب أن يتم التأكيد على النقاط التالية:

- (1) قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مهم جداً للنمو والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
- (2) توفير التمويل لهذا النوع من المشروعات أمر حيوي وضروري.
- (3) هناك تحديات أخرى غير التمويل ينبغي تكاتف الجهود للحد من آثارها.
- (4) يعمل الصندوق العربي من خلال موارده الذاتية ونشاطه العادي، وكذلك من خلال الحساب الخاص لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الذي يتولى إدارته، على المساهمة في تقديم الدعم المطلوب لهذا القطاع الحيوي والهام.

وقفنا الله جميعاً لخدمة وطننا العربي، كل من موقعه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قائمة المراجع

- 1- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، اتفاقية الإنشاء.
- 2- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، السياسة العامة والقواعد الارشادية لعمليات القطاع الخاص.
- 3- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي 2014.
- 4- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، السياسة العامة والقواعد الارشادية لعمليات الحساب الخاص.

5. Kushnir, Khrystyna, Mirmalstein, Melina Laura, and Ramalho, Rita

Micro, Small and Medium Enterprises, World Bank – IFC.

6. Girgis, Maurice (ed.), *Towards Invigorating SMEs in the Arab World: Proceedings of the Second Arab Development Symposium*, The World Bank and The Arab Fund for Economic and Social Development, 2014.

7. Ngui, Thomas Katua, The Role of SMEs in Employment Creation and

Economic Growth in Selected Countries, *International Journal of Education and Research* Vol. 2, No. 12, December 2014.

8. Qamar, Saleem, Overcoming Constraints to SME Development in MENA Countries and Enhancing Access to Finance, IFC Advisory Services in the Middle East and North Africa.

9. Rocha, Roberto, Farazi, Subika, Khouri, Rania and Pearce, Douglas,

The Status of Bank Lending to SMES in the MENA Region: The Results of Joint Survey of the Union of Arab Banks and the World Bank, June 2010, The Union of the Arab Banks- the World Bank.

10. Sahar, Nasr, Economic Implications of Arab Transitions: Reforms and

Role of Banks, Economic Reforms Required for the Next Phase, The Annual Arab Banking Conference, Beirut, Lebanon, November 15 – 16, 2013, MENA – World Bank.